

## دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية GVCs في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا.

### The Role Of Inclusion In Global Value Chains (Gvcs) In The Dynamics Of Economic Diversification - Case Of The Agro-Food Sector In Africa

ط.د: يونس حواسي<sup>1</sup> / د: لخضر مداني<sup>2</sup> Lakhdar Madani

<sup>1</sup> مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة محمد أكلي أولحاج البويرة، younes.haouassi@uqtr.ca

<sup>2</sup> مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة محمد أكلي أولحاج جامعة البويرة، l.madani@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 08/06/2021

تاريخ القبول: 01/06/2021

تاريخ الاستلام: 01/03/2021

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا حيث تم عرض محركات سلاسل القيمة العالمية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي، كما تناولت الدراسة الاستراتيجيات التي ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل تعظيم الفرص والفوائد المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لضبط الإطار المفاهيمي وكذا أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، والمنهج التحليلي من خلال ربط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

**كلمات مفتاحية:** سلاسل قيمة عالمية؛ تنويع اقتصادي؛ مجمع زراعي غذائي؛ تحول هيكلي؛ تكامل إنتاجي.

**تصنيف JEL:** L25, F23, F16

**Abstract:** This study aims to analyze the role of participation in global value chains on economic diversification, the state of the agro-food sector in Africa, by clarifying the drivers of global value chains and their effects on economic growth, The study also deals with strategies that should be taken into account in order to maximize the opportunities and benefits associated with global value chains, The study relied on the appropriate descriptive approach to adjust the conceptual framework as well as the importance of participation in GVCs and their implications for the economies of developing countries, and the analytical approach by linking participation in GVC with structural transformation and economic diversification.

**Keywords:** Global Value Chains, Economic Diversification, Agro-Food Complex, Structural transformation, Productive integration.

**Jel Classification Codes:** F16; F23; L25

**Résumé:** Cette étude vise à analyser le rôle de la participation aux chaînes de valeur mondiales sur la diversification économique, l'état du secteur agro-alimentaire en Afrique, en clarifiant les moteurs des chaînes de valeur mondiales et leurs effets sur la croissance économique, L'étude traite également des stratégies qui doivent être prises en compte afin de maximiser les opportunités et les avantages associés aux chaînes de valeur mondiales, L'étude s'est appuyée sur l'approche descriptive appropriée pour ajuster le cadre conceptuel ainsi que sur l'importance de la participation aux chaînes de valeur mondiales et leurs implications pour les économies de les pays en développement et l'approche analytique en liant la participation aux CVC<sub>M</sub> avec la transformation structurelle et la diversification économique.

**Mots-clés:** Chaînes de valeur mondiales, diversification économique, complexe agroalimentaire, transformation structurelle, intégration productive.

**Codes de classification de Je :** F16; F23; L25

## 1. مقدمة:

تحتل سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains GVCs) بأهمية متزايدة؛ فهي نتاج لانفتاح الأسواق العالمية، وتغير الإنتاج العالمي وتطوره باتجاه تجزئة العمليات الإنتاجية لعدة مراحل وتوزعها في عدة مواقع من بلدان مختلفة، وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير في تشتت الإنتاج؛ ما نتج عنه زيادة حصص الصادرات والواردات للسلع الوسيطة في إجمالي التجارة؛ وهذا يؤكد أهمية المساهمة الحقيقية لكل بلد على حد في التصدير، وقد كان خفض تكاليف النقل والاتصالات، وتطور الخدمات اللوجيستية والسهولة النسبية لنقل المنتجات والسلع إلى الأسواق الدولية، وتسارع التقدم التكنولوجي وإزالة الحواجز السياسية والاقتصادية أمام التجارة عوامل معززة لفرص التجزئة الدولية للإنتاج، ولقد أصبح تقاسم الإنتاج الدولي جزءاً من التجارة الدولية بعد التغيرات التي شهدتها تنامي نمط الإنتاج العالمي للسلع والخدمات عبر سلاسل القيمة العالمية (GVCs) في العقود الثلاثة الماضية؛ محرّكاً للنمو ومساعداً في إحداث تحولات في الهيكل الإنتاجي باتجاه التنوع القطاعي من جهة، وباتجاه تنوع طبيعة المنتجات المتبادلة باتجاه السلع والخدمات عالية القيمة المضافة، وانطلاقاً مما سبق ارتأينا طرح التساؤل الرئيسي التالي: كيف يساهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) في إحداث التنوع الاقتصادي على مستوى إفريقيا؟ وتنبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي محددات المشاركة في السلاسل العالمية للقيمة (GVCs) وتأثيراتها على النمو الاقتصادي والعمالة؟

✓ ما هي الاستراتيجيات المثلى لتحفيز التنوع الاقتصادي وتعظيم المنافع المرتبطة بـ (GVCs) ؟

✓ ما هي فرص التكامل الإقليمي وتحقيق التحول الاقتصادي في إفريقيا ؟

✓ ما هي شروط تعظيم القيمة المضافة للمركب الزراعي الغذائي في السلسلة العالمية للقيمة؟

وتهدف هاته الدراسة إلى إبراز أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على إحداث التغيير الهيكلي المؤدي للتنوع الاقتصادي في إفريقيا، إضافة إلى توضيح أهم الفرص المتاحة لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال وصف وتحليل هيكل التجارة في إفريقيا ومساهمتها في سلاسل القيمة العالمية عامة والمركب الزراعي الغذائي خاصة.

وقد اعتمدنا في هاته الدراسة على المنهج الوصفي من خلال حصر مختلف المفاهيم والتطور التاريخي لسلاسل القيمة العالمية ودورها في إحداث التحول الهيكلي، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل الفرص المتاحة للتكامل الإفريقي عبر دراسة بعض القطاعات المتداخلة (قطاع الخدمات، قطاع التصنيع، الفرص والقيمة المضافة الناتجة عن اندماجها في سلاسل القيمة العالمية).

## 2. سلاسل القيمة العالمية: تطورات في المفهوم والواقع

سنحاول التعرف على كل ما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية من تطور تاريخ ومفهوم نظري وكذا تطور المصطلح وأهم

محددات ومزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأثارها.

### 1.2 التأسيس النظري لسلاسل القيمة العالمية: (GVCs)

لقد كانت التغيرات التكنولوجية والتنظيمية حاسمة في تحولات طرق تنظيم الإنتاج عبر الزمان والمكان؛ فالمحرك البخاري - في القرن التاسع عشر- والذي جعل النقل والتصنيع يتمان بطرق اقتصادية سمح بالفصل المكاني للإنتاج عن الاستهلاك، وعلى الرغم من بقاء الإنتاج في القرن العشرين منظماً في شركات متكاملة رأسياً، إلا أن أسلوب الإنتاج بدأ يأخذ مرونة أكثر عبر تقسيمه إلى عدة مهام؛ ليتم نقل بعضها خارج حدود الشركة من خلال التعاقد الخارجي. لتساهم التطورات في تكنولوجيا الإعلام والاتصال -في أواخر القرن العشرين- في تيسير الاستعانة بمصادر خارجية عالمية ونقل أنشطة التصنيع خارج الأقاليم الوطنية؛ ما أدى إلى تنظيم النشاط الاقتصادي في سلاسل قيمة عالمية (GVCs)، ولكن الانتشار العالمي لهذه الأنشطة لم يمنع من بقاءها محكومة مركزياً من قبل " الشركات الرائدة" (Stefano & Gary, 2019, pp. 1,2).

## ✓ سلسلة القيمة:

يرجع مصطلح سلسلة القيمة إلى "مايكل بورتر"، الذي جاء بمقاربة تسمح بتحديد منابع الامتيازات التنافسية الكامنة لصالح المؤسسة الاقتصادية عبر تفكيك وإعادة تركيب نشاط المؤسسة بصورة مبسطة بالتوافق مع العمليات الثانوية، فالمؤسسة الاقتصادية التي تتميز عن منافسيها بما تمتلكه من ميزة وحيدة من شأنها أن تجعل العملاء مرتبطين بها، فالقيمة هي ذلك الكل الذي يجعل العملاء مستعدين للحصول على المنتج المعروض لهم، تلك القيمة التي جاءت نتيجة لعدة أنشطة قام بها المنتجون، وعلى ضوء هذا المفهوم بحث بورتر عن تلك المناطق المهمة لخلق القيم (Tallec & Louis, 2005, p. 03).

عرف بورتر سلسلة القيمة بأنها تمثل "عددًا من النشاطات المرتبطة بعضها البعض وهي ضرورية لتصنيع البضائع والخدمات، تبدأ من الخامات والمواد الأولية وتنتهي في يد المستهلك النهائي (خالد نور، 2014/2015، صفحة 45)، كما تعرف سلسلة القيمة بأنها: "مجموعة متتابعة من الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة خلال دورة حياة المنتج، إذ يشير هذا التعريف إلى الترابط الموجود بين سلسلة القيمة ودورة حياة المنتج (عاطف، 2008، صفحة 139) وصف فريدريك (2016) سلسلة القيمة بأنها "النطاق الكامل للأنشطة التي تقوم بها الشركات والعمال لجلب منتج من تصميمه إلى استخدامه النهائي وما بعده (Adebisi & J. Struthers, 2019, p. 05).

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن سلسلة القيمة هي السياسات المنتهجة التي تساهم في زيادة تنافسية المنتجات لتحقيق أعلى عائد ممكن بأفضل جودة ممكنة، مع الحد من التكاليف خلال كل مراحل المنتج؛ أي تتبع المنتج من طبيعته الخام وحتى وصوله للمستهلك.

## ✓ سلاسل القيمة العالمية (GVCs):

يرجع تعقيد الإنتاج العالمي الظاهر في سلاسل القيمة العالمية إلى تنامي الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في فروعها الخارجية في مجال الإنتاج، والاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات التصنيع منخفضة القيمة المضافة للمنتجين بشكل عام في البلدان النامية، وبشكل خاص في الصناعات ذات العمالة الكثيفة، والاستعانة بمصادر خارجية للعلامات التجارية العالمية والموزعين، وأحياناً يصبح "المصنعون بدون مصانع" مسؤولين عن أنشطة ذات قيمة مضافة عالية. (OIT, 2018, pp. 1,2)

تتوزع سلاسل القيمة العالمية كنمط للإنتاج على عدد من البلدان، بحيث تخصص كل مؤسسة أو دولة في إنتاج جزء معين (World Bank Group, 2020, p. 02). حيث تتميز سلسلة القيمة بمنتجاتها، وسوقها، ووظائف/عمليات فنية محددة، وأشكال متداخلة من علاقات وتبادلات وعقود بين الجهات الفاعلة على طول السلسلة. وبذلك تشكل شبكة من الشركات الصناعية أو الخدمية المنتشرة حول العالم، ترتبط فيما بينها باتفاقيات شراكة لتساهم في تصنيع منتج واحد أو أكثر (Nations, 2012, pp. 27,28)، وتشترك في عمليات تقوم بها شركة أو مجموعة مؤسسات، في تنسيق شبكي يغطي جميع المراحل التي يمر بها المنتج من أصله الخام حتى وصوله للمستهلك النهائي. (OECD, 2014, p. 10)

تشمل سلاسل القيمة العالمية جميع الفاعلين والأنشطة المساهمة في إنتاج سلعة أو خدمة وأنشطة توريدها وتوزيعها على المستوى العالمي؛ وبالتالي، فإن تشابه سلاسل القيمة العالمية مع سلسلة القيمة على مستوى الصناعة، ولكنها أوسع منها مدى إذ تشمل العمليات على المستوى العالمي. كما تجدر الإشارة إلى التمييز بين سلاسل القيمة الإقليمية التي تركز على الإنتاج الإقليمي - عبر تجزئة وتوزيع مختلف مراحل عمليات الإنتاج على المستوى الإقليمي، وتتوزع عملياتها داخل النطاقات الجمركية للدول - وتستهدف الأسواق الإقليمية، وتلك التي تستهدف تغذية الأسواق العالمية (Adebisi & Struthers, p. 05).

## 2.2. سلاسل القيمة العالمية وتقسيم العمل الدولي:

تناولت النظريات الاقتصادية موضوع سلاسل القيمة من خلال عدد من النماذج المختلفة؛ أبرزها نموذج ريكاردو الذي يركز على قيام التجارة بين الدول على أساس الميزة النسبية والاختلاف في مستوى التقنية، بينما نموذج هوكشر أولين المستمد من النموذج السابق يعتبر أن عنصر التقنية متساو بين الدول، وأن الميزة النسبية وتخصص البلدان في مراحل التصنيع يتحددان وفقاً للوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، أي أن الدول تختلف في التخصص الإنتاجي للسلع، حسب ما تمتلكه من عوامل

إنتاج متاحة في سلعة معينة لقطاع معين؛ ما يسمح بارتفاع قيمة الصادرات وقدرة الدولة على المنافسة في السوق الدولية، أما نظرية التجارة الحديثة انتهت إلى أن العوائد الكبيرة تعتبر حافزا للتخصص في إنتاج سلع معينة؛ أي أن التجارة أو المبادلات تحدث بين الدول حتى لو كان هناك اختلاف في الميزة النسبية (Krugman, 2005, p. 443).

يعتبر (Gereffi) أن استخدام "سلسلة القيمة العالمية" كنموذج مبتكر لتحليل منهجي على نطاق الاقتصاد العالمي كنهج لترابط مجموعات وبلدان ومناطق كبيرة، يسمح بفهم ديناميات عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية، وتعميق تفسير تقاسم الإنتاج الدولي؛ عبر أنشطة ومهام يتم تنفيذها في بلدان مختلفة. ويمكن النظر إليها باعتبارها امتدادا واسع النطاق لتقسيم العمل (آدم سميث؛ تخصص داخل المصنع)، عبر امتدادها إلى سلاسل القيمة العالمية، حيث تنتشر العمليات عبر الحدود الوطنية (بدلاً من أن تكون محصورة في نفس الموقع).

1.2.2 محركات سلاسل القيمة العالمية و آثار المشاركة فيها : سنحاول إبراز أهم المحددات والفوائد التي تجنّبها اقتصادات الدول النامية من الربط بسلاسل القيمة العالمية، من الصعب الفصل بين محركات الزيادة في التجارة الدولية من تلك التي لها تأثير محدد على تجزئة الإنتاج؛ ونفس الشيء بالنسبة للتوسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، والتي تعتبر مفيدة في إنشاء سلاسل القيمة العالمية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وفي هذا الإطار يعتبر أي تراجع في مجال النقل والمعلومات وتكاليف الاتصالات، والتقدم التكنولوجي - باعتبارها المحركات الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية في العقدين الماضيين - حواجز أمام توسع التجارة وتدفقات رأس المال (João & Sónia, 2014, pp. 7,8).

✓ **التقدم التكنولوجي وتكاليف التجارة:** يمكن التقدم التكنولوجي؛ باعتباره محركاً رئيسياً لسلاسل القيمة العالمية، ويجعل من اتحاد الأجزاء والمكونات المنتجة في المصانع في أجزاء مختلفة من العالم في منتجات نهائية متطورة بشكل مثالي، مما فتح الباب واسعاً أمام التجزئة الدولية للإنتاج، حيث تجلب الشركات متعددة الجنسيات تقنيات جديدة إلى مجموعة محددة من البلدان، مما يؤدي إلى زيادات لاحقة في الصادرات.

✓ **تحرير الاقتصاد والتجارة:** تنتظم شبكة الإنتاج العالمية -حاليا- حول ثلاث كتل إقليمية رئيسية: في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، ففي أوروبا أوجدت التوسيعات المتتالية للاتحاد الأوروبي (EU) نحو دول وسط وشرق أوروبا، شبكة مكثفة من الروابط التجارية الدولية، وقد أظهرت دراسة الارتباطات التجارية (الشبكة) في عشر دول من وسط وشرق أوروبا حتى عام 2002، التي شهدت حدوث تغييرات مهمة في هذه البلدان، أسفرت عن التحول من عمليات التجميع البسيطة إلى المعالجة التحويلية والإنتاج المحلي للأجزاء (الأنظمة الفرعية للمنتجات)، وتوسعها خارج أسواق الاتحاد الأوروبي. (João & Sónia, p. 13)

✓ **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بين فروع الشركات:**

تلعب الاختلافات في الإنتاجية دوراً رئيسياً في قرارات الشركات بشأن تدويل عملية الإنتاج؛ والحسم بين خيار الاستثمار الأجنبي المباشر عبر نموذج جديد للإنتاج؛ لتصبح بذلك جهات فاعلة في التجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية، ترتبط فيها بشكل متزايد بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبادل الفروع للمدخلات مع الشركات الأم، ولهذا الخيار دوافعه المرجحة مقارنة بالخيار المتاح عبر التجارة (استيراد وتصدير) (Andreff, 2009, pp. 9,10).

تؤكد الوقائع أن إفريقيا ليست مندمجة بعمق في سلاسل القيمة العالمية، ولا يزال دور القارة منحصراً إلى حد كبير كمقدم للمدخلات في الصناعات الرئيسية، ففي إطار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإفريقيا عام 2019 (45.4 مليار دولار، 2,9% من التدفقات العالمية)، بلغت نسبة مشاريع الصناعات التحويلية؛ ذات الارتباط الكثيف بسلسلة القيمة العالمية (GVC) 7% من المشاريع الجديدة المعلنة، وهو مؤشر معيق للجهود المبذولة لتعزيز التنويع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا. فيما لا يزال الحصول على الموارد الهدف المباشر وراء جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا (40% من جميع المشاريع الجديدة المعلنة في عام 2019 مرتبطة بالموارد الطبيعية)، ولكن نتيجة الصدمة المزدوجة للوباء وانخفاض أسعار

النفط انخفضت إعلانات المشاريع الجديدة في الربع الأول من 2020 بشكل حاد، لكل من الصناعات الاستخراجية (82%) والبتروكيمياويات (75%).

الجدول 1 : مشاركة إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية حسب القطاعات؛ والمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة (بالنسبة المئوية) 2019

الصناعة	حصة إفريقيا من الصادرات	حصة القيمة المضافة من إجمالي الصادرات	مشاركة الأمامية /القبليّة في مراحل GVC	المشاركة البعيدة GVC	قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة Greenfield FDI المعلن عنها (الربع الأول 2020)
استخراجي	32.8	11.3	83	17	-82
المنتجات البترولية والكيمياويات	10.6	1.6	51	49	-75
الكهرباء والآلات	6.6	1.9	68	32	-36
العربات /السيارات	6.5	0.6	45	55	-29
الزراعة	6.4	5.5	76	24	+18

المصدر: UNCTAD , WORLD INVESTMENT REPORT 2020 : INTERNATIONAL PRODUCTION BEYOND THE PANDEMIC, 2020, P 31

من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار المباشر بين 25 و 40 %؛ بحسب مدة وشدة الأزمة العالمية، والتوقعات على المدى الطويل، بالمقابل يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أن يستمد بعض القوة من تجسيد اتفاقية المنطقة القارية الأفريقية للتجارة الحرة عام 2020، وإبرام بروتوكولها الاستثماري الخاص، وشهدت بالمقابل عمليات الدمج والاستحواذ (As&M) في أفريقيا زيادة بشكل كبير إلى 5.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وكان الدافع وراء الارتفاع هو بدرجة كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات من المملكة المتحدة وسويسرا، والتي استثمرت 3.1 مليار دولار و 1.1 مليار دولار على التوالي. فيما انخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ في الاقتصادات النامية بشكل ملحوظ.

لا تزال المبادرات الاستثمارية في إفريقيا في تنام؛ ففي عام 2020، أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لتشجيع الاستثمارات الخاصة في أفريقيا، ( مبادرة Prosper Africa، برنامج بمبلغ 60 مليار دولار، عبر مؤسسة لتمويل الدولية والتنمية (المنشأة في 2019) ؛ و تحت البرنامج، أعلن استثمار ما يصل إلى 5 مليارات دولار في إثيوبيا في السنوات الثلاث المقبلة في الصناعات التي يتم فتحها للخصخصة. وعبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي (أكتوبر 2010، أحدث قمة في 2018)؛ 60 مليار دولار حزمة التمويل، 10 مليارات دولار استثمارات خاصة، سكك الحديد (12 مليار دولار في نيجيريا، 4.5 مليار دولار أديس أبابا - جيبوتي)، و 11 مليار دولار ميناء في تنزانيا.

وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز علاقاتها الاستثمارية بالدول الإفريقية (قمة المملكة المتحدة - أفريقيا للاستثمار -يناير 2020، عن طريق صفقات بقيمة 8.5 مليار، أهمها إعلان Tullow Oil عن الاستثمار 1.5 مليار دولار لمواصلة إنتاج النفط في كينيا)، ونفس الاتجاه تسلكه روسيا عبر القمة الاقتصادية روسيا وأفريقيا؛ (أكتوبر 2019) بتوقيع 50 اتفاقية بقيمة إجمالية تزيد عن 10 مليار دولار، في البنية التحتية والموارد الطبيعية، و فرنسا عبر مبادرة Choose Africa (ديسمبر 2019) توجيه 3 مليارات دولار لتمويل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا حتى عام 2022، في شكل من الائتمان ودعم فني وحقوق الملكية وأهمها مشاريع استثمارية في الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (UNCTAD, 2020, p. 33)

✓ **حوكمة سلاسل القيمة العالمية وهيكلها:** يركز جميع منظري سلسلة القيمة بشكل خاص على دور حوكمة سلسلة القيمة؛ باعتبارها تحدد ما ومن يحكم الترابط بين الفاعلين في السلسلة، وفي هذا الصدد يتم التركيز على نوعين من سلاسل القيمة: سلاسل القيمة التي يحكمها المنتج (المنتجون) تلك التي يكون فيها المنتج (المنتجون) هو الدافع والمحرك، وبالتالي السيطرة على سلسلة الأنشطة؛ هذه هي حالة القنوات التي يتحكم فيها الشركات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات أو

المنتجون المنظمون في تعاونيات هرمية؛ وسلاسل القيمة التي يحكمها المشتري (المشترون) أو السوق، والتي تتحكم فيها مجموعات كبيرة مسؤولة عن تسويق المنتج، وينطبق كلا النوعين من الحوكمة على المنتجات الزراعية، ويعتمد هيكل حوكمة السلسلة على ثلاثة عوامل : درجة تعقيد المعاملات؛ القدرة على تقنين المعلومات؛ وقدرة الموردين على إنجاز مجموعة المهام من قبل الشركة المهيمنة. (Nations Unies, p. 05)

### 3.2. سلاسل القيمة العالمية وحركية التنوع الاقتصادي

ينصرف التنوع الاقتصادي بشكل عام إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وينصرف التنوع المرتبط بالإنتاج إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد، أو قطاعات قليلة جداً، وفي حالة الدول البترولية ينصرف التنوع إلى تخفيف الاعتماد على البترول وعائداته بتطوير اقتصاد غير بترولي، بالإضافة إلى تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (عماري، سنوسي، 2020، صفحة 796).

كان يُنظر إلى التحول الهيكلي للاقتصاد على أنه حركة للموارد الإنتاجية وخاصة العمالة، من الزراعة إلى التصنيع ثم الخدمات (حسب تشينري)، ومؤخراً تمت مراجعة هذا المفهوم ليشار إليه الآن بمصطلح التحول الاقتصادي، والذي يُعرّف بأنه عملية مستمرة لنمو الإنتاجية داخل القطاعات، فضلاً عن حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الشركات والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، ما يزيد في الكفاءة وتنوع القدرات الإنتاجية للبلد، بما في ذلك صادراته، ولهذا عندما تبحث الأدبيات في اندماج البلدان النامية وتكاملها في إطار سلاسل القيمة العالمية، ترمي للتعرف على مدى فعالية هذا التكامل (وآلياته) في زيادة الإنتاجية من أجل التنمية الاقتصادية (Marie-Agnes Jouanjan, Julien Gourdon, Jane Korinek, 2017, pp. 20,21).

### 3. أهمية المشاركة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي:

أكدت النتائج الرئيسية التي توصل إليها " تقرير تطوير سلسلة القيمة العالمية " الصادر عن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي (2019)؛ أن سلاسل القيمة العالمية توفر الفرص للبلدان النامية لتنوع صادراتها وتكثيف اندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث تمكنت البلدان النامية المنخرطة بشدة في سلاسل القيمة العالمية من الاستفادة من هذه المشاركة لتحقيق نمو سريع للإنتاجية، ومكاسب في التشغيل في القطاعات الحديثة، وارتفاع في مستويات المعيشة وتراجع الفقر، وإذ تؤكد تقارير UNCTAD أن نجاح سياسة التنوع يتطلب إحداث تغيير هيكلي في القطاعات المراد تطويرها، تشير في هذا الصدد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتجزئة الدولية للإنتاج تؤدي لتسريع عمليتي التصنيع والتغيير الهيكلي؛ المحققان لأهداف للتنوع الاقتصادي، عبر آثارها الإيجابية على زيادة خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي (Kersan-Škabić, Ines, 2019, p. 1206).

ولقياس مستوى مشاركة البلدان أو وضعها في سلاسل القيمة العالمية يتم تحليل التجارة في القيمة المضافة بدل إجمالي التجارة؛ أي مساهمة كل بلد من خلال (القيمة المضافة في) (الصادرات المحلية أو الأجنبية)، ورغم أن مفهوم أنشطة سلسلة القيمة العالمية يشير إلى التشتت العالمي للإنتاج، تؤكد الحقائق أن هناك ثلاثة محاور إقليمية لأنشطة سلاسل القيمة العالمية : آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا. (Kersan-Škabić I. , p. 1208)

### 1.3. تنوع القدرات الإنتاجية والتصديرية وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية :

يمكن أن يعزز تكامل سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال: الأولى: تدويل شبكات الإنتاج الذي يؤدي إلى تغيير النهج التقليدي لمسارات التحول الاقتصادي، فيما تعمل التجارة كمحفز في هذا التحول؛ من خلال تسريع إعادة تخصيص الموارد لأنشطة وقطاعات إنتاجية أعلى قيمة، وهي عملية ستكون أكثر صعوبة وطولاً في حالة استمرار سلسلة القيمة الكاملة إذا لم يتم تطويرها محلياً، ولذلك كان لتطور سلاسل القيمة العالمية أثر على الاقتصادات الناشئة؛ حيث تمكنت من زيادة تنوع الإنتاج والصادرات من خلال تجنب الاستثمارات الكبيرة في البحث والتطوير إلى العلامات التجارية المرتبطة بصادرات المنتج النهائي، والتركيز على التجارة في السلع الوسيطة من خلال حجم السوق، وبالفعل سمح تقسيم الإنتاج الدولي للاقتصادات النامية أن تتكيف مباشرة مع سلاسل القيمة الحالية، بما سمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية والتصنيع؛ من



خلال التركيز على جزء من سلسلة القيمة، دون الحاجة إلى تطوير قطاع اقتصادي كامل -بسبب قدراتها للوصول إلى ذلك- والثانية: يمكن أن يدعم التكامل في سلاسل القيمة العالمية التحول الاقتصادي من خلال الارتقاء بعمليات التصدير والاستيراد

ورفع مستوى الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والمعرفة. (Marie-Agnes, Julien, & Korine, p. 21) لقد مكّن صعود سلاسل القيمة العالمية (GVCs) التي تشكل -حسب تقديرات البنك الدولي- أكثر من 50 بالمائة من حجم التجارة العالمية البلدان النامية من الدخول في جزء من سلسلة الإنتاج دون الحاجة إلى إنتاج سلعة نهائية كاملة لتصبح بذلك -حاليا- مُصدرا لقيمة التصنيع المضافة وإذ يعتبر إنتاج وتوريد مدخلات الإنتاج مهماً بشكل خاص للبلدان النامية التي تسعى لدخول صناعات جديدة، وتعلم تقنيات التصنيع (مهما كانت بسيطة) وتعزيز مكانتها في أسواق التصدير. (Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky, 2001, p. 09)

أصبحت كثير من الدول النامية تضطلع بأنشطة الإنتاج؛ في ظل سلاسل القيمة العالمية التي تتميز عن الموجات السابقة للإنتاج عبر الحدود، بعد تزايد اللجوء إلى تقسيم الأنشطة وتفريقها جغرافياً، أو ما يُعرف بالاستعانة بمصادر خارجية دولية؛ حيث تستعين بها الشركات متعددة الجنسيات لتعزيز عملياتها الدولية وقوتها الأساسية في قطاعات من الصناعات (Kersan-Škabić, 2006, p. 1206).

إن زيادة الإنتاجية لا تعني بالضرورة تحقيق تحول اقتصادي ناجح، إذ يجب أن يصاحب ارتفاع الإنتاجية انتقال العمالة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى مع دعم إعادة توزيعها في هذا الاتجاه، وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد. ويعتبر هذا الأمر مهماً بشكل خاص في حالة الاقتصادات الأفريقية التي تشهد تنامياً في البطالة، بل تراجع التصنيع المبكر، وخلق فرص العمل في مجالات منخفضة الإنتاجية (Margaret & McMillan, 2011, p. 12).

### 2.3. قطاع الخدمات وميزة الربط بسلاسل القيمة العالمية :

لم يتم اعتبار الخدمات كمحرك لزيادة الإنتاجية وفقاً للأدلة المستمدة من مسارات التنمية السابقة واقتصرت المقولات الاقتصادية لتأدية قطاع التصنيع لدور تقارب الإنتاجية بين البلدان (رودريك، 2013) ولكن مع تطور دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية والأهمية المتزايدة للخدمات في التصنيع وفي سلاسل القيمة الغذائية والزراعية، تأكدت الحاجة إلى إعادة فحص الدور الذي تلعبه الخدمات في التحول الاقتصادي. (Jared, Kawasaki, & Beaujeu, 2017, p. 32) وفي هذا الإطار يتوجب ذكر الملاحظات الآتية:

يلعب قطاع النقل والخدمات دوراً محورياً كقناة لتطوير سلاسل القيمة المحلية والعالمية، حيث يتمتع بمكانة خاصة في سلسلة القيمة لأن أي حركة للسلع ترتبط به، ما يجعله في حد ذاته مستهلكاً للمدخلات ولذلك؛ يعتبر الشحن السريع والفعال من حيث التكلفة والموثوقية أمراً أساسياً لأنماط الإنتاج والتي تميز العديد من سلاسل القيمة العالمية، المقابل، لا تزال تكاليف التجارة مرتفعة في البلدان النامية، سيما في الدول غير الساحلية، وارتباطها بالأسواق العالمية يعتمد بشدة على كفاءة عمليات النقل والتخزين على مستواها المحلي، وكذلك في البلدان المجاورة لها عبر بواباتها الحدودية. (Marie-Agnes, Julien, & Korine, p. 21)

أدى الدور الرائد الذي تلعبه الخدمات اللوجستية في تطوير سلاسل القيمة العالمية إلى الدفع نحو توجيه مبادرات المعونات الدولية لصالح التجارة؛ وزيادة التركيز على خفض تكاليف التجارة في البلدان النامية لتعزيز النمو الشامل والمستدام. يتم تحقيق التقدم في النقل والخدمات بشكل أكبر من خلال التركيز على النقل البحري بشكل خاص، حيث يتم في البلدان النامية نقل حوالي 90٪ من حجم البضائع المتبادلة مع العالم عن طريق البحر الأونكتاد (2016)، لذلك تلعب خدمات الموانئ دوراً مهماً في الأسعار النهائية للعديد من المنتجات، ما جعل من المنافسة في الموانئ البحرية وخدمات النقل أمراً بالغ الأهمية للبلدان التي لديها أحجام كبيرة من التجارة البحرية.

### 3.3. فرص تكامل قطاع التصنيع داخل سلاسل القيمة العالمية وتحدياته:

يرى Gary Gereffi أن الاندماج في سلاسل القيمة شرط حيوي للتنمية الاقتصادية، وهذا يفترض قبل كل شيء القدرة على

الوصول إليها والاستفادة منها من حيث التنمية الاقتصادية، وبينما أصبح الوصول إلى سلاسل القيمة أمرًا بسيطًا، لا يزال الانتقال داخلها أكثر صعوبة. كما "أن الاندماج المتزايد للبلدان في سلاسل القيمة العالمية يجلب المخاطر والفرص": حسبما خصت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين يشير تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي، لتأثير هذا النمط الجديد من الإنتاج أن 93٪ من الخبراء في البلدان الأفريقية يعتقدون أن سلاسل القيمة العالمية تمثل فرصة أكثر من كونها تهديدًا (Gary Gereffi, 2011, p. 05)

نشير إلى بعض ما تم التوصل إليه في الأدبيات الاقتصادية حول النظر إلى سلاسل القيمة العالمية ودورها في التحول الاقتصادي، بتتبع "المخاطر والفرص" التي تساعد أو تعيق تحول الهيكل الإنتاجي لإحداث تنوع في سلة المنتجات:

- ✓ يميز Baldwin بين بناء سلسلة القيمة والتكامل داخلها، فبناؤها عملية طويلة، تتطلب تراكم المهارات الهائلة من أجل تطوير قاعدة صناعية متينة، وقد اتبعت الدول الصناعية هذا النوع من التصنيع خلال فترة "العولمة" الأولى. فالتأثير المباشر لسلاسل القيمة أنها تجعل من التصنيع أقل تعقيدًا وأسرع حركية. (Baldwin, 2011, p. 07)
- ✓ لكي يكون للبلدان النامية تحول هيكلي عميق، لا تحتاج البلدان إلى جميع مهارات المنبع والمصب، ولكن يجب عليها أن تتمكن من تجميع قدرات جديدة من أجل تنوع وتحديث هيكلها الإنتاجي.
- ✓ كلما زادت قابلية المنتج للتقسيم على المستوى الدولي، زادت إمكانيات الدخول، مما يسهل إمكانيات التصنيع على جميع مستويات التنمية.

- ✓ ترتبط العديد من البلدان بشكل ضعيف جدًا بشبكات التجارة العالمية في القيمة المضافة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ضعف أدائها في مقاييس الاتصال بالنقل الجوي والبحري)، وبالتالي يمكن تقليص التأثير السلبي للجغرافيا الاقتصادية على تكاليف التجارة من خلال تعزيز الاتصال.

رغم أن ظهور سلاسل القيمة العالمية فتح أبوابًا جديدة لتحقيق التنمية والتصنيع، وتأكيد أن التكامل في سلسلة القيمة العالمية يزيد من القيمة المضافة المحلية، إلا أن النتائج أظهرت لم تحقق كل البلدان مكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى تسجيل فوائد أكبر للبلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط. (Gereffi & Xubei, 2015, pp. 54,55)

تعتمد المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتأثيراتها في تحقيق الارتقاء الاقتصادي بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالبلد والصناعة:

- ✓ يزيد تكامل سلاسل القيمة العالمية – كزبون ومورد - من القيمة المضافة محليًا (نتائج دراسة قياسية خلال الفترة من 1995 إلى 2011 شملت بيانات 61 دولة، و 34 صناعة)، ولكن التأثير على النمو الاقتصادي يكون بدرجة أكبر عندما تكون مشاركة البلد في سلاسل القيمة باعتباره موردا (روابط إعادة توجيه).
- ✓ على مستوى سلاسل القيمة العالمية يؤدي التركيز الأعلى للإنتاج إلى فوائد التكتل والتكتلات على نطاق واسع، ولكنه يولد أيضًا مخاطر جديدة على الاقتصاد، إذ يمكن للصدمات في مكان واحد الانتشار بسهولة إلى بقية الشبكة، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات متتالية.

- ✓ أهمية تدابير السياسة الاقتصادية على المستوى القطري لجني المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية : عبر تحسين جانبي المدخلات والمخرجات. (Victor, Daria, & Deborah, 2017, p. 10) فقد تكون بيئة السياسات المحلية (الوطنية) حافزا رئيسيا أو عائقا لتأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على القيمة المضافة المحلية، ما يفرض أن تكون للبلد إستراتيجية دقيقة التصميم لترقية المشاركة (الترابط الأمامي والخلفي) (Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky, (2001, p. 09)، على صانعي السياسات الحكومية التعرف بما يكفي على تعقيدات الصناعات العالمية؛ لتحفيز أشكال محددة من التدخلات المبتكرة في السياسات والبرامج لترقية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية . (Luo, Gary Gereffi Xubei, 2014, pp. 06,07)



## 4. سلاسل القيمة العالمية، التكامل الإقليمي والتحول الاقتصادي في إفريقيا

## 1.4 التكامل الإنتاجي والتجاري الإفريقي:

إن التكامل الإنتاجي هو الحلقة الرئيسية الأضعف في التكامل الإفريقي الإقليمي، حيث لا يتوزع الإنتاج بشكل متساو في جميع أنحاء القارة، كما أن كثير من الدول لا تستفيد من مزاياها النسبية. جراء حاجة ملحة للبلدان الأفريقية تحسين قدراتهم الإنتاجية، والقصور أو نقص الخدمات اللوجستية؛ كما تمثل جنوب أفريقيا دولة الصدارة في القارة من حيث التكامل الإنتاجي، بحصة هامة من تجارتها الإقليمية مع كثير من الوسطاء، كما أن مؤشرها في التكامل التجاري للبضائع متقدم، متبوعة بكل من نيجيريا، الثانية في ترتيب أكثر البلدان تكاملاً من حيث التجارة (0.364) وتساهم صادراتها من المحروقات في هذا الترتيب، وتليها كل أنغولا وتونس وزامبيا (مؤشر التكامل الإنتاجي 0.340 و 0.340 و 0.32 على التوالي) (Nations Unies, 2019, p. 13)

✓ يحتل التكامل التجاري في القارة الأفريقية الرتب الدنيا من مقياس التصنيف؛ ما يعكس متوسط مستويات أعلى لرسم الاستيراد و متوسط مستويات الحواجز غير الجمركية الأعلى في العالم.

✓ بلغ متوسط إجمالي التجارة من إفريقيا إلى بقية العالم 760 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية في الفترة 2015-2017، وشكلت الصادرات البينية 16.6٪ من إجمالي الصادرات الأفريقية في عام 2017، وهو مستوى أقل بكثير مقارنة بأوروبا 68.1٪ وآسيا 59.4٪ وأمريكا 55.0٪. إلا أن أفريقيا أصبحت منذ عام 2008، إلى جانب آسيا، من المناطق التي تشهد اتجاهًا متصاعدًا في التجارة بين تجمعاتها الإقليمية، حيث سجلت في عام 2016، أعلى مستوى لها (34.7 مليار دولار SADC)، تليها (18.7 مليار دولار CEN-SAD)، (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 11.4 مليار دولار)، (الكوميسا، 10.7 مليار دولار)، .. مع تسجيل تباين في حصة الدول من الصادرات البينية الأفريقية. (UNCTAD, 2019, p. 19)

✓ يمكن أن يكون التكامل الإقليمي بمثابة منصة انطلاق لبناء القدرات الصناعية في أفريقيا وتكثيف التجارة الأفريقية في السلع المصنعة؛ وفي هذا الصدد؛ ستعمل بسياساتها الصناعية الإقليمية والقطرية (وطنية)، كمحفز للتصنيع والتنمية الصناعية ودفع التحول الهيكلي الشامل، في ظل وجود عوامل مؤسسية مسرعة (بتنفيذ مبادرة إفريقيا للتنمية الصناعية (الاتحاد الإفريقي) ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية). التي تدخل ضمن الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، من أجل وضع القارة استراتيجيا الاستغلال مواردها التجارية الدائمة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية، خلصت دراسة شملت عينة من (35) دولة أفريقية (1991 إلى 2018)، لبحث تأثير سلاسل القيمة العالمية على النمو الشامل، أن المشاركة في المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية يمكن أن تفيد في إنتاجية العمل، وبالتالي تساهم في تحقيق النمو الشامل. ولكن تكون هذه الفوائد أكثر أهمية على المدى الطويل من المدى القصير، ويكون للمشاركة الأولية (الروابط الأمامية) تأثير إيجابي وهام على النمو الشامل، في حين أن المشاركة النهائية لا تؤثر بشكل كبير على إنتاجية العمل. ومن ثم على المدى القصير، يجب أن تكون سياسات المشاركة الأولية بطريقة تسمح للبلدان الأفريقية أن تتجاوز مشاركتها في إنتاج الموارد الطبيعية واستخراجها و المصنوعات البسيطة إلى رفع القيمة المضافة المحلية للبلد، قبل استخدامها كمدخلات من قبل الصناعات في البلدان الأخرى التي تنتج سلعا أو خدمات لأغراض التصدير إلى بلدان ثالثة؛ ما يتطلب استخدام المزيد من القوى العاملة الوطنية، وزيادة الاستثمار في رأس المال المادي والتدريب والعمليات الجديدة، وكلها تعزز إنتاجية العمل والنمو الشامل. على المدى الطويل. (UNCTAD, p. 37)

## 2.4. مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية:

إذا كانت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعمل كمحفز للتصنيع في القارة وتدعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في التصنيع والصناعة الزراعية، يمكن أن تعود المكاسب على القطاع الخاص في أفريقيا، حيث يستغل الاستثمار والفرص التجارية في هذه القطاعات، ويمكن أن تحفز تنمية السلاسل القيمة الإقليمية روح المبادرة المحلية؛ بما يعود بمكاسب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، شريطة أن يتم تسهيل إدراجها في سلاسل القيمة الإقليمية من خلال السياسات العامة المستهدفة ضمن استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن ظهور الرقمنة والتجارة الإلكترونية

والتطبيقات المستقبلية المحتملة للتقنيات الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد يمكن أن تحول مشهد التصنيع وزيادة الأعمال في إفريقيا، مما يوفر فرصاً للإنتاج الضخم المخصص لمجموعة من السلع الاستهلاكية والوسيطات من قبل الشركات في إفريقيا (UNCTAD, p. 38).

يمكن أن تكون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية محركاً رئيسياً لدعم عملية التحول الهيكلي والشامل النمو في المنطقة. عبر الوصول إلى تدفقات المعرفة والمهارات ورأس المال ومدخلات متطورة، من شأنها أن تعزز الإنتاجية القطاعية وتفضل التحول التدريجي للقوى العاملة منها الزراعة. وسيتيح الفرصة لإدراج صغار المزارعين في الأسواق العالمية مع تحسين معايير تنفيذ العقود.

### 3.4. حصة إفريقيا في التجارة العالمية

رغم نمو حجم الصادرات الإفريقية بنسبة 5.2٪ (2007-2011) متجاوزاً المتوسط العالمي 4.8٪، لكن يبقى هذا المعدل أقل من متوسط معدلات النمو في آسيا والاقتصادات النامية الأخرى بنسبة 8.8٪ و 7.8٪ على التوالي (الأونكتاد 2013)، في حين لم تشهد حصة إفريقيا في التجارة العالمية تطوراً خلال العقود الأخيرة، وظلت تدور حول نسب 2-3٪، مسجلة انخفاضاً ثابتاً عن مستواها في عام 1980 (6٪)، كما لا يزال الصادرات الرئيسية ممثلة في المواد الخام المواد (المنتجات الاستوائية / الزراعية والوقود والخامات والمعادن)، فيما لا تتعدى نسبة المصنوعات، في المتوسط، خمس الصادرات، ولذلك يؤثر أي انخفاض لأسعار هذه السلع في حصيلة عائدات الصادرات (انخفاض عوائد الصادرات بنسبة 11.5٪ من 388.7 إلى 361 مليار دولار بين عامي 2015 و 2016)، في حين تراجعت عوائد الصادرات العالمية بنسبة 3.2٪ فقط. (K. Gayi, Samuel; K. Banini, Joseph, 2019, p. 174).

وتشكل حصتها في إجمالي الصادرات الصناعية العالمية حالياً أقل من 1٪ فقط (2000 – 2016)، بينما ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 43٪ في آسيا، وبدرجة ضئيلة في أمريكا اللاتينية (4٪). إذ لا يزال التصنيع في القارة ضعيفاً، باستثناء بعض البلدان مثل جنوب أفريقيا وموريشيوس، وبدرجة أقل الجزائر ومصر والمغرب وتونس في شمال إفريقيا. مع بقاء نصيب التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف السبعينيات شبه راكد (في حدود حوالي 10٪)؛ حيث انخفض من 13٪ (2000) إلى 11٪ (2015)، مع انخفاض حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات من 21٪ إلى 15٪ خلال نفس الفترة، وارتفعت معدلات نمو التصنيع من المتوسط السنوي 0.2٪ (1990-2000) إلى 5٪ (2001-2008) ثم 7.6٪ (2009-2014) ومع ذلك، هذا لا يشير بالضرورة إلى تقدم التصنيع، لأن هذه الزيادة كانت من انخفاض قاعدة التصدير الإجمالية (الأونكتاد 2016)، مع تسجيل نمو ضعيف للإنتاجية، إذ تركز أكثر من 80٪ من العمالة في أفريقيا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة للزراعة والخدمات غير رسمية (الأونكتاد 2016)، وهذا ما انعكس على الأداء الضعيف للقارة تصدير المصنوعات كثيفة التكنولوجيا والمهارات، بينما تزايدت مستويات الإنتاجية بالنسبة لجميع الصادرات الزراعية لأفريقيا تقريباً، خسرت حصتها في السوق لصالح منتجين الناشئين والأكثر كفاءة في المناطق النامية الأخرى، مثال مزارعي البن في فيتنام (K. Gayi & K. Banin, p. 182).

### 5. المشهد الإفريقي لأسواق الأغذية الزراعية:

كانت إفريقيا على عكس أمريكا اللاتينية وآسيا والصين على وجه الخصوص، قادرة على الاستفادة من التغييرات الرئيسية في أنماط التجارة أو الدخول على نطاق واسع في شبكات الإنتاج العالمية. حيث يشكل قطاع الزراعة مصدراً مهماً لكسب العيش لأكثر من نصف سكان إفريقيا، ولكن الإنتاج الزراعي بإفريقيا لا يمثل سوى 11 % من إجمالي الناتج المحلي الزراعي العالمي، و 4 % من الصادرات الزراعية العالمية لعام 2018 (مؤشرات التنمية العالمية 2020)، هذا يعكس وجود العديد من المعوقات - ضعف البنية التحتية، والتقنيات القديمة، وضعف الإنتاجية - والتي تستمر في التأثير على أداء قطاع الزراعة، ومع ذلك، شهدت أفريقيا اتجاهاً تصاعدياً في قيمة صادراتها الزراعية بين عامي 2003 و 2018، مع بقاء ظل الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لمنتجاتها الخام (الأسواق التقليدية)، مع توسع نحو البلدان الناشئة، إذ يلي ترتيب الزبائن كل من البرازيل

وروسيا، الهند والصين اللتين زادت حصتهما في الآونة الأخيرة (Bouët, Antoine; Sunday, Pierre; Chahir, Zaki, 2020, pp. 9,10)

خلفت أزمة كوفيد19 تعطل سلاسل الإمداد الغذائي، مما أدى لزيادة التكاليف خاصة الإنتاج والتوزيع، كما تم تخفيض اليد العاملة المتاحة بسبب الفيروس، وتأخير وانقطاع سلاسل الإمداد في خدمات النقل والخدمات اللوجيستية، بعد إغلاق الحدود أو تأخير عبور المنتجات القابلة للتلف، وكان للتدابير المرتبطة به تأثير قوي على الطلب على المنتجات المتميزة ذات القيمة المضافة الأعلى وتلك التي تحتوي على المزيد من الخدمات الإضافية، إذ شهدت البلدان النامية تأثيرات أكثر حدة للوباء على أمنها الغذائي (نظمها الغذائية أكثر كثافة في العمالة، وسلاسل إمداداتها الغذائية أقل تطوراً)، وعمقت من دائرة الفقر، إلا أن حجم الأثر الذي تتركه الأزمة الحالية على الإنتاج الزراعي وعلى سلاسل الأغذية الزراعية يبقى مرتبطاً بمدى استجابات السياسات الوطنية والدولية على المديين المتوسط والطويل؛ وفي هذا الصدد نسجل اتخاذ الحكومات مجموعة متنوعة من التدابير شملت الإنتاج الزراعي وعمل السلسلة الغذائية وطلب المستهلكين، وتوزعت على المستوى المؤسسي وضبط القطاع، المعلومات والتنسيق، التجارة وتدفق المنتجات، التشغيل، دعم الزراعة والغذاء، المساعدة الغذائية ودعم المستهلك.

### 1.5. الصادرات الزراعية الأفريقية البينية:

تمثل حصة شبة مستقرة (20 %)، ومتركزة بشكل رئيسي مجموعة الجنوب الأفريقي والدول الأعضاء في الكوميسا (جغرافياً)، وفيما تمثل خمس منتجات حبوب الكاكاو، الكاجو والتبغ والقهوة والبرتقال، نسبة 27 % من الصادرات الزراعية الأفريقية في 2016-2018. (التجارة البينية الأفريقية في الزراعة 24 % في عام 1995، 22 % في عام 2017)، ورغم انخفاض حصته في التجارة على المستوى العالمي، وبقاء نطاق تصدير السلع الزراعية الأفريقية ضيقاً من ناحية الحصة والقيمة، فإن القطاع الزراعي في أفريقيا تزايد أهمية روابطه الدولية، وتتوجه مشاركته في سلاسل القيمة العالمية للتوسع رغم أنها لا تزال مقصورة على المنبع (سلع غير محولة) من جهة، و مدفوع بشكل أساسي من قبل الطلب من الاتحاد الأوروبي والدول الناشئة، ولعل هذا ما دفع في إعلان مالابو في عام 2014، بشأن تسريع النمو الزراعي، لالتزام دول الاتحاد الأفريقي، بحلول عام 2025، بمضاعفة التجارة البينية الأفريقية في السلع الزراعية ثلاث مرات في ظل منطقة التجارة الحرة القارية، عبر الانتقال إلى تعريف جمركية خارجية قارية مشتركة، و تدابير مرافقة تخص الاستثمار وتيسير التجارة والخدمات والحوافز التقنية للتجارة والصحة وتدابير الصحة النباتية وقواعد المنشأ، والربط التجاري عبر طرق أفضل، ونقل أسرع وتسهيلات حدودية؛ وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إلى القطاع الزراعي، وتعزيز البنية التحتية اللازمة (مثل الطاقة الريفية، المياه ومرافق التخزين)، وذلك ما يسمح بتعزيز الفرص في الأعمال التجارية الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية (Bouët, Odjo, & Chahir, p. 10).

### 2.5. السياسات التجارية الزراعية:

تشير المعطيات التجارية أن أسواق الأغذية الزراعية لا تزال محمية بدرجة عالية نسبياً، إذ رغم الانخفاض التدريجي منذ تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة (AoA) في 1995-1996؛ والمتبوعة بانضمام الصين عام 2001، والمزيد من التغييرات أحادية الجانب خاصة في الاتفاقيات التفضيلية، واستمرار التعريفات الجمركية على الأغذية الزراعية في الانخفاض بمرور الوقت لا يزال متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية الزراعية يسجل أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من التعريفات المفروضة على السلع التجارية الأخرى، وارتبطت السياسات التجارية الأقل تشويهاً، والترتيبات الأقل تعقيداً والأكثر شفافية بمشاركة أكبر لسلاسل القيمة العالمية وعائدات محلية أعلى في حين سجلت خسائر القيمة المضافة من سياسات الحماية والدعم المشوه، كما تقلل الرسوم الجمركية وغير الجمركية على الواردات من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ فالتعريفات الجمركية المرتفعة والإجراءات غير الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات (تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) لها تأثير سلبي على القيمة المضافة المحلية المكتسبة من تصدير السلع الغذائية الزراعية (التي تستخدم مدخلات من سلاسل القيمة العالمية). بالمقابل تم تسجيل تأثير إيجابي لبعض الحوافز التقنية أمام التجارة، وسياسات دعم المنتجين الزراعيين غير المشوهة؛ كالدعم المقدم مباشرة للمنتجين أو للقطاع ككل،

باعتبارها تضع قواعد لازمة لخلق الثقة في الأسواق والعرض، ما يسهم في تعزيز التجارة. (Greenville, Kawasaki, & others, 2019, p. 14)

### 3.5. الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكامل الرأسي لتجارة السلع الزراعية:

تمثل السلع السائبة حصة متناقصة من تجارة المنتجات الزراعية والغذائية العالمية في حين تلعب المنتجات المجهزة وذات القيمة المضافة دورًا متزايد الأهمية، ومع تزايد الضغوط التنافسية من مصنعي الأغذية وتجار التجزئة الدوليين، مع سعي شركات تجارة السلع الزراعية واسعة النطاق إلى زيادة التكامل الرأسي. مغطى أنشطة الإنتاج الزراعي (فواكه، خضروات، قطن، شاي، إلخ)، المدخلات (الأسمدة، المادة)، التعبئة والتغليف والشحن، تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات ذات قيمة أعلى (أغذية معلبة، إلخ)، التوزيع (السوبر ماركت، إلخ)، المبيعات والتسويق، الخدمات ذات الصلة (البيع بالتجزئة للمدخلات، خدمات المواد) والبحث والتطوير. ولذلك تبذل استثمارات كبيرة في التخزين استثمارات كبرى في البنية التحتية والشحن البحري ومرافق الموانئ، لتحقيق تغطية متكاملة للغاية لسلاسل القيمة استهدافا لضمان مراقبة الجودة والاتساق، مع التحكم في التكاليف والتخفيف من المخاطر، واستجابة للطلبات المتزايدة من المستهلكين لإمكانية التتبع وسلامة الأغذية واستدامتها، وكذلك من منطلق الرغبة في تنوع الأعمال من خلال الانتقال إلى المنتجات ذات العلامات التجارية عالية القيمة، توصلت الدراسة التي قام بها Elena Pavlova و Federico Carril، والتي تغطي الفترة 1997-2017، باستخدام قاعدة بيانات جديدة لعمليات الاندماج و عمليات الاستحواذ (Mergers and acquisitions & trade: A global value chain analysis)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الزراعة والأغذية، من القوى الدافعة في دفع المشاركة سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، والقنوات الأخرى المختلفة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) للتعامل مع سلاسل القيمة العالمية، كما تشير إلى أن قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر تستند إلى مجموعة متنوعة من الدوافع الإستراتيجية التي تتجاوز الاعتبارات التجارية والعوامل المتعلقة بالسوق. خاصة، أن لسياسات التجارة والاستثمار المنفتحة والشفافة والقابلة للتنبؤ تأثير إيجابي قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأغذية الزراعية. (carril & pavlova, 2020, p. 590)

### 4.5. الفرص السوقية للقطاع التي توفرها سلاسل القيمة العالمية في القطاع الزراعي-الغذائي بإفريقيا:

ارتفع متوسط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الزراعية والغذائية على الصعيد العالمي بشكل حاد من حوالي 30% عام 1995 إلى أكثر من 35% عام 2008، ثم تراجع بشكل طفيف، وفي عام 2015، كان نحو ثلث القيمة المضافة الزراعية والغذائية الإجمالية التي تم تصديرها جزءًا من سلسلة قيمة شملت ثلاثة بلدان على الأقل (34% في الزراعة و 33% في قطاع الأغذية المشروبات، وفي المتوسط ترتبط حصة كبيرة من الإنتاج الزراعي بسلاسل القيمة العالمية عن طريق الصادرات، ما يؤدي إلى روابط أمامية كثيرة (22% من قيمة الصادرات الإجمالية)، أما الروابط الخلفية للزراعة، فهي تعكس الواردات من المدخلات، مثل البذور والأسمدة، فضلا عن الاستخدام الأكبر للخدمات في عملية الإنتاج (من قبيل ضوابط الجودة والخدمات اللوجستية والتخزين والخدمات المالية). (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، صفحة 36)

على الرغم من أن معظم القيمة المضافة الزراعية تنتج حتى الآن خارج إفريقيا، توفر سلاسل القيمة العالمية فرصا للقطاع الزراعي-الغذائي بإفريقيا حيث تتميز معظم سلاسل بالمحاصيل النقدية بهياكل حوكمة هرمية لا توفر سوى فرص محدودة للتطوير، ولذلك يمثل تمايز المنتجات وتحسين الجودة أمران ضروريان لإضافة قيمة في سلاسل القيمة الزراعية التي تدور حول المنتجين، ويمكن للسلاسل المنظمة حول المشتريين في القطاع الزراعي أن توفر المزيد من الفرص للتوسع على طول سلسلة القيمة، غير أن معايير النفاذ الصارمة (Kouton & Amonle, 2020, p. 30)، تجعل من الصعب المشاركة في سلاسل يحركها المشتري. تساهم التكاليف المرتفعة المرتبطة بالمعايير الأوروبية الصارمة للغاية، في صالح توسيع التجارة الزراعية بين بلدان الجنوب-جنوب، وبالنظر إلى العدد الكبير من المزارعين أصحاب المستثمرات الصغيرة في أفريقيا، فإن اندماجهم في سلاسل

القيمة الزراعية أمر بالغ الأهمية، كما تساعد الزراعة التعاقدية المزارعين على تلبية معايير الإنتاج حتى يتمكنوا من المشاركة في سلاسل ذات قيمة عالمية، وتوفر ضمان إمداد موثوق للشركات الرائدة، كما تبرز أهمية دور البيئة التمكينية (سياسات تيسير الصادرات، وزيادة جودة مؤسسات التجارة، ووجود بنى تحتية للنقل مناسبة ومتصلة، سياسات تستهدف ريادة الأعمال والترويج للأنشطة الجديدة، وتنمية المهارات للفئات الضعيفة من السكان (BaFD, OCDE, PNUD, 2014, pp. 36,38).

## 6. الخاتمة:

غيرت سلاسل القيمة العالمية طريقة التفكير بشأن التجارة ودورها في التنمية، بعد أن ظهر دورها المتزايد في النمو والقيمة المضافة؛ من خلال زيادة التخصص، وانتشار المعرفة، أو آثار شروط التبادل التجاري، كما توضح تجربة عدد من الاقتصادات الناشئة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تقدم مسارًا سريعًا للتنمية والتصنيع، وارتفاع القيمة المضافة التي اكتسبتها بعض الاقتصادات الناشئة من المشاركة في تصنيع سلاسل القيمة العالمية بشكل مطرد بمرور الوقت، يسلط الضوء على أهمية الاستراتيجيات التي ينبغي مراعاتها من أجل تحفيز التنوع الاقتصادية وتعظيم الفرص والمنافع المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية

كما أن سياسات تشجيع الاستثمار المعززة لإنتاجية قطاع الأغذية الزراعية والبنية التحتية للنقل وتحسين مستويات التعليم والبحث والتطوير الزراعي تساهم بشكل إيجابي في زيادة مستويات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والعوائد المحلية، ونقترح التوصيات التالية:

- ❖ مساعدة الشركات على تلبية المعايير الدولية ومتطلبات الاعتماد من خلال توفير القروض أو الوصول إلى رأس المال التمويلي، وتسهيل وصول المنتجين المصدريين إلى أسواق متعددة بما يزيد من مرونة الموردين للارتقاء بمشاركتهم، من خلال التجارة التفضيلية عبر الاتفاقات (متعددة الأطراف أو الثنائية)؛
- ❖ تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك التعاون مع الجامعات والشركات الخاصة لضمان منتج ينافس في السوق العالمية؛
- ❖ تسهيل الحصول على المعلومات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول الأسواق العالمية، وكذلك رعاية المعارض التجارية المحلية أو بعثات التجارة الخارجية؛
- ❖ على صانعي السياسات الحكومية التعرف بما يكفي على تعقيدات الصناعات العالمية؛ لتحفيز أشكال محددة من التدخلات المبتكرة في السياسات والبرامج لترقية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

## 7. قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

- (1) عبد الرحمن، عبد المجيد عاطف، إطار مقترح لتحليل وإدارة التكلفة من المنظور الاستراتيجي بهدف تعظيم قيمة المنشأة. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 27 العدد 02، 2003.
- (2) عماري فاطمة الزهرة، سنوسي علي، الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 01، (2020).
- (3) محمد خالد، و سعيد نور، دور المحاسبة الإدارية باستخدام أسلوب سلسلة القيمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، (2014/2015).
- (4) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، (روما، 2020).

### المراجع باللغة الأجنبية:



- 1) Adebisi, A., & J. Struthers, J. *logistics and global value chains in Africa, the impact on trade and development.* (U. university of Sussex Brighton, Ed.) , Palgrave studies of sustainable business in Africa , 2019.
- 2) Andreff, W, *Outsourcing in the New Strategy of Multinational Companies: Foreign Investment, International Subcontracting and Production Relocation.*, (U. P. Centre d'Economie, Éd.), *Conference on International Outsourcing and the European Union: Impact on the domestic market, scenarios and strategies*, Madrid, 28-29 October 2008, Published in *Papeles del Este*, vol. 18, 2009
- 3) BAfD, OCDE, PNUD, *Les chaînes de valeur mondiales et l'industrialisation de l'Afrique , Perspectives économiques en Afrique. Édition thématique*, 2014.
- 4) Baldwin, R., *Trade And Industrialisation After Globalisation's 2nd Unbundling:How Building and joining a supply chain are different and why it matters*, nber working paper series, national bureau of economic research, cambridge,2011.
- 5) Bouët, Antoine; Sunday, Pierre; Chahir, Zaki, *Africa Agriculture Trade Monitor.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute, (IFPRI), 2020.
- 6) Federico Carril-Caccia, Elena Pavlova, *Mergers and acquisitions & trade: A global value chain analysis, the world economy, issue 03, volume 43*,2020.
- 7) Gary Gereffi, K. F.-S., *GLOBAL VALUE CHAIN ANALYSIS: A PRIMER.* (Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC) ,Duke University Durham, North Carolina, USA, 2011
- 8) Gereffi, G., & Xubei, L, *Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chain*, Policy Research Working Paper 6847 ,The World Bank Development Economics Office of the Senior Vice President and Chief Economist ,April 2014.
- 9) Greenville, J., Kawasaki, K., & others, *Influencing GVCs through Agro-Food Policy and Reform*, AGRICULTURE AND FISHERIES. OECD;OECD FOOD, 2019
- 10)Jared, G., Kawasaki, K., & Beaujeu, R., *How policies shape global food and agriculture value chains*, OECD Food, Agriculture and Fisheries, Papers No. 100 , 2017
- 11)João, A., & Sónia, C.,*Global value chains surveying drivers and measures.* (European central bank, working paper series (No 1739), october 2014
- K. Gayi, Samuel; K. Banini, Joseph., *Does Africa Have What It Takes to Upgrade in Global Value Chains? I,Logistics and Global Value Chains in Africa, The Impact on Trade and Development*, Palgrave Studies of Sustainable Business in Africa, 2019
- 12)Kersan-Škabić, Ines,*The drivers of global value chain (GVC) participation in EU member states*, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group , UK ,2019.
- 13)Kouton, J., & Amonle, S, *Global value chains, labo rproductivity, and inclusive growth in Africa:empiricale vidence from heterogeneous panel methods*, Journal of Social and Economic Development , 2020.
- 14)Krugman, P. R, *Rethinking international trade*, . (I. q. internationales, Éd.), MA: MIT press , Volume 22 (02), Cambridge, 2005.
- 15)Luo, Gary Gereffi Xubei, *Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chain*, Office of the Senior Vice President and Chief Economist, The World Bank Development Economics, 2014.
- 16)Margaret, & McMillan, R. D., *GLOBALIZATION, STRUCTURAL CHANGE AND PRODUCTIVITY GROWTH*, Working Paper 17143 ,national bureau of economic research, Cambridge ,2011.



- 17) Marie-Agnes Jouanjean, Julien Gourdon, Jane Korinek, *GVC Participation and Economic Transformation Lessons from three sectors*, OECD Trade Policy Papers, No. 207, OECD Publishing, Paris, 2017.
- 18) Mike, Morris; Raphael, Kaplinsky., *A Handbook for value chain research*, IDRC , institute of development studies , 2001.
- 19) Nations Unies, *des chaînes de valeur agricoles régionales pour intégrer et transformer le secteur agricole. Commission économique pour l'Afrique, bureau sous-régional pour l'Afrique de l'Ouest CEA/BSR-AO, Intégration régionale en Afrique de l'Ouest., Commission économique pour l'Afrique , 2012.*
- 20) Nations Unies, *Indice de l'intégration régionale en Afrique, commission économique pour L'Afrique , édition Regional Integration Index., 2019.*
- 21) OECD, *Economies interconnectées, comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales*, 2014.
- 22) OIT, *Des chaînes de valeur mondiales pour un avenir inclusif et durable. note d'information , Préparée pour la 2e Réunion de la Commission mondiale sur l'avenir du travail Groupe 5 Nouvelles approches de la croissance et du développement , 2018*
- 23) Stefano, P., & Gary, G., *Introduction to the Handbook on Global Value Chains*. Edward Elgar Publishing , Copenhagen Business School (CBS), 2019.
- 24) Talleg, F., & Louis, B, *L'approche filière Analyse fonctionnelle et identification des flux, organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, fao , 2005.*
- 25) UNCTAD, *International Production Beyond The Pandemic, , World Investment Report , 2020.*
- 26) UNCTAD, *Economic Development in Africa , Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade, Report., Made in Africa , Geneva, 2019.*
- 27) Victor, K., Daria, T., & Deborah, W, *Economic Upgrading through Global Value Chain Participation Which Policies Increase the Value Added Gains? ,. WORLD BANK GROUP, Policy Research Working Paper 8007, 2017.*
- 28) World Bank Group, *Trading for Development in the Age of Global Value Chains", "World Development Report, Washington, U S A, 2020.*